مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو مغاربية
The future of illegal immigration in the Euro-Maghreb region

بقلم : طالبة دكتوراه / كتاب زهية
تخصص قانون دولي للأعمال
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة عبد الحميد ابن باديس. مستغانم. الجزائر.

الملخص:

إن هذا البحث يسلط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو-مغاربية، نظرا لما تخلفه من اثار سلبية على الدول، بحيث أدى تناميها واستفحالها زيادة على تشعب روافدها لتصبح أحد المتغيرات الأساسية، للتهديدات على الأطراف الأوروبية من جهة والأطراف المغاربية من جهة أخرى، مزعزعة بذلك نسق العلاقات الدولية، من هنا أصبح على الدول الأورو-مغاربية بتضافر جهودها لوضع الحلول اللازمة للحد من تداعيات الظاهرة. وعلى إثر ذلك تطرقت إلى تعريف الهجرة غير الشرعية والبحث في وضعيتها في ظل سياسيات أورو-مغاربية مع تبيان مستقبل الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو-مغاربية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية- السياسية الأوروبية- السياسية المغاربية- مستقبل الهجرة غير الشرعية- العلاقات الأورو-مغاربية.

Abstract:

This research sheds light on the phenomenon of illegal immigration in Euro-Maghrebin relations in view of the failure of the negative effects on the countries, so that led to the Growing Exacerbation increasing the complexity of their tributaries to become one of the basic variables changes that threats the two parties as European part from a side and maghrebin part from

other side, by Destabilizing the format of construction unsettling pattern of international relations, as consequence for this, it should for the Euro-maghrebin countries to make concerted efforts to develop the necessary solutions to minimize the reperussions of the phenomenon.

As a result a make a definition about illegal immigration to discuss and study her Euro-maghrebin policies with showing explanation about the future of illegal immigration in euro-maghrebin relations.

Key words: illegal immigration- European policy- Maghreb policies- future illegal immigration- Euro-Maghrebin relations.

مقدمة:

يعد موضوع الهجرة من أبرز الموضوعات التي تطرح على الصعيدين الدولي و الوطني, باعتبارها ظاهرة طبيعية و عالمية متجذرة في التاريخ بحيث عرفتها البشرية منذ القدم, التي ساهمت في بناء العديد من المجتمعات و الدول عبر التنقل و الترحال [1] بحيث للوهلة الأولى يبدو أن موضوع الهجرة غير الشرعية ليس من الموضوعات التي يمكن أن يكون لها تأثير بالغا على العلاقات الدولية عموما و العلاقات الأورو-مغاربية بشكل خاص, لكننا إذا تتبعنا العلاقات بين المجالين نكتشف أنها كانت من بين المواضيع المؤثرة في علاقاتهما[2] , حيث أنها شكلت محورا هاما في عديد من اللقاءات و المنتديات الدولية التي جعلت منها ظاهرة أمنية و انسانية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية وذلك , و أخذها حيزا كبيرا في أولويات السياسية الوطنية و الدولية هذا ما جعل منها قضية مشتركة[3] تتطلب ضرورة وجود نهج جديد لإدارة ملف الهجرة غير الشرعية و بالتالي يستوجب التنسيق بين البلدان المغاربية و بلدان الاتحاد الأوروبي لاتخاذ العديد من سياسات و لمواجهة تدفق هذه الظاهرة, و على ذلك يدور التساؤل الاتي لهاته الدراسة حول الاشكالية التالية:

-ما هي السياسات الأورو-مغاربية المنتهجة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وما مستقبلها في العلاقات الأورو-مغاربية؟

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في إطار سياسيات أورو-مغاربية

-السياسيات الأورو مغاربية تنبع من وجود وعي إدراك مزدوج سواء من الطرف الأوروبي أو من الأطراف المغاربية بوجود مصادر تهديد مشتركة ألا وهي الهجرة غير الشرعية [4]

المطلب الاول: تعريف الهجرة غير الشرعية:

قصد تجاوز العائق المفاهيمي اللذان يثيران لفظا الهجرة والهجرة غير الشرعية يجيء التركيز في هذا البحث بداية على ضبط مايلي:

1- الضبط اللغوي والاصطلاحي للهجرة والهجرة غير الشرعية:

أ- لغة: الهجرة إسم من فعل هجر يهجر هجرا او هجرانا، نقول هجر المكان أي تركه [5] ومنه كذلك الفعل هاجر، يهاجر، مهاجرة: رحل عن بلده وهله فالهجرة لغة تفيد الرحيل والسفر والخروج من الأرض [6]

ب- اصطلاحا: الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار العادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان [7]

جـ - لغة الهجرة غير الشرعية: فهو مركب من لفظين "الهجرة" و "لفظ الهجرة غير الشرعية" والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الاقليم السيادي لدولة ما. [8]

د-اصطلاحا: الانتقال او الحركة من مكان على آخر أو إلى دولة أجنبية بقصد الاقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الأطر الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا [9]

ـ أما منظمة الهجرة الدولية "فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي يقولها انه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة، من أجل الدخول للإقامة أو العمل في بلد ما"[10].

ـ الهجرة في لمواثيق والقوانين للاتحاد الاوروبي تعرفها مفوضية الاتحاد الاوروبي أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول اشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الاوروبي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية. [11]

2- أسباب الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية، أصبحت هاجسا مقلقا لدى كثير من الدول المصدرة والدولة المستقبلة لها، لذا يجب الوقوف على الأسباب المساعدة والمحفزة إليها [12] سنحاول ذكر بعض النقاط منها:

- ✓ عدم الاستقرار السياسي والناتج عن الحروب الاهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب التوجهات العرقية أو الدينية بعد اساسي للهجرة. [13]
- ✓ المهاجر يعاني دائما من البطالة أو انخفاض مستوى الدخل أو معاناة على المستوى الاجتماعي، الصحي، التعلمي...مما يدفع إلى القيام بعملية الهجرة، من أجل البحث عن واقع أفضل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي [14]
- ✓ شح الطبيعة وبخلها خاصة فيما تعلق منها بالجفاف وندرة الأمطار التي كانت وما تزال من سوء الحظ دول إفريقيا سبب في إرغام عدد كبير من سكانها إلى النزوح نحو أوروبا. [15].
- ✓ الانتقال والهجرة إلى الصفة الغربية، انها مدينة الأحلام والجنة المنتظرة، وأنها الأمل الوحيد في تحقيق أيرغب به أي شاب طموح ومتطلع إلى غد أفضل حتى لو كان ذلك بطرق غير شرعية وعلى حساب حياته أيضا [16].

المطلب الثاني: السياسات الأورو مغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

1- السياسة الاوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

اتخذت المفوضية الاوروبية عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية. (17)

أ- مجموعة 5+5:

الدول الاوروبية في محاولتها لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط والتي لم توفق الشراكة الأورو متوسطية في الحد منها قامت بعقد منتدى يشترك فيه خمسة دول أوروبية هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا وكذا دول من الضفة الجنوبية وهي: الجزائر، تونس، المغرب وليبيا (18)

يبقى الحوار 5+5 هو من أولى أهمية لمشكلة الهجرة غير القانونية من خلال اجتماعاته المختلفة لوزراء خارجية الدول المعنية حول الهجرة منها اجتماع تونس في 2002/10/17 والرباط بالمغرب في 22-2003/10/23 وآخر بالجزائر 2004/10/13 وسمحت هذه للقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط لمهمة المتعلقة بالهجرة والهجرة غير القانونية (19).

إن تنظيم مؤتمر المغرب في أكتوبر 2005، شارك فيه وزارء داخلية 5+5 لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية على أوروبا، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة، عقد مؤتمر باريس 2001 ويعتبر هذا المؤتمر

- مرحلة ثانية بعد عقد مؤتمر الرباط، كما أنه يأتي بعد شهر من اعتماد الاتحاد الاوروبي: "اتفاقية الهجرة واللجوء باقتراح من فرنسا لتنظيم تدفق موجات الهجرة واعتمد مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة الممتدة ما بين عامي 2009-2011 في تنظيم الهجرة غير

الشرعية ومكافحة الهجرة غير المشروعة وتعزيز لتنسيق والربط بين الهجرة والتنمية. (20)

- عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس 2010 وقمة مالطا2012، اجتمع وزراء ومسؤولين حكوميين من عشرة بلدان أورو متوسطية في 13 ديسمبر2010 بطرابلس لمناقشة الهجرة غير الشرعية، بحيث خلص الاجتماع على أن هذه الأخيرة لا يمكن معالجتها بإجراءات أمنية فقط، بل ينبغي إقامة مشاريع تنموية في الدول لمصدرة، كذلك أجريت قمة في 6 اكتوبر 2012، اختتم قادة دول وحكومات عشر دول متوسطية اجتماعهم على مدى يومين في مالطا جاء في اليابان الختامي أطلق عليه "فالينا" على ضرورة التصدي للأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية. (21)

ب- سياسية أوروبية للجوار:

تنبثق سياسة الجوار الاوروبية عن المؤسسات الاوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الاوروبي للسياسة الأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الاوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة ب «أوروبا الموسعة والجوار"، إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب وسميت يما بعد سنة 2004 بسياسة الجوار الاوروبي الجديد. (22)

- فقد اشارت اللجنة الاوروبية في عام 2003 إلى أنه:» ينبغي للاتحاد الاوروبي أن يدعم الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وإنشاء آليات فعالة في حالة العودة ولاسيما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين العابرين «، وبالمثل أشارت الخطة الاستراتيجية لعام 2004 إلى أنه:"يمكن أن تعطى أولوية أيضا للتعاون فيما يتعلق بالهجرة واللجوء (23).

- يعزز الاتحاد الاوروبي في إطار برنامج لاهاي مكافحة الهجرة غير الشرعية والتي عادة ما يتم خلطها في نصوص سياسية الجوار مع مسائل الأمن (الحرب ضد الارهاب...) وعليه تشكل سياسة الجوار أداة محكمة تماما لهذه الحرب التي توفر الذريعة الأمثل لضبط الحدود. (24)

- وقد طرحت الدول الاوروبية لعديد من الوسائل لواجهة هذه الظاهرة تتلخص في الآتي:

✓ إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد، وهذا الاقتراح حظي بتأييد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين في حين تحفظت فرنسا عليه.

✓ تضمنت المادة 62 من معاهدة أمستردام بشأن (الحرية، الأمن، العدل) الأسس القانونية الخاصة بالرقابة على الحدود وسياسة إصدار التأشيرات.

✓ أشارت المادة 63 بوضوح إلى الاجراءات ضد الهجرة غير المشروعة، ومن ضمنها شبكات الجريمة التي تعمل على مستوى دولي وكذا إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم. (25)

✓ إقامة حوار سياسي بين الجانبين، وهذا بالتطرق إلى مختلف التهديدات الأمنية التي تواجه الضفتين كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية.

✓ تحقيق التنمية الاجتماعية والحوار الثقافي بين ضفتي المتوسط.

✓ خلق قاعدة اقتصادية متينة بين ضفتي المتوسط (26)

جـ - تقييم السياسة الأوروبية:

✓ إن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الانسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا هي في ذاتها التي تجهر على الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية، كما أنها تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين وغير الشرعيين المتواجدين فوق أراضيها وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية. (27)

✓ الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الامنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية ومن ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، يدفع الاتحاد الاوروبي بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: الدعم اللوجيستي في طائرات المراقبة، بناء معسكرات الاحتجاز، فالاتحاد الاوروبي ينفق أموالا لكن في الطريق الخطأ (28)

✓ دور الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعوبية التي تحمل خطابا عدائيا اتجه المهاجرين، تصنف ملف المهاجرين كمحور أساسي في برامجها السياسية. (29)

3- السياسة المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

- إن أي محاولة للبحث عن الطرق والكيفية التي تقلل من حدة وخطورة هذه الظاهرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وثقافة المجتمع المغاربي والمرحلة السياسية التي مر بها، وكذلك الأسباب الكامنة وراء حدوثها، ويمكن تصور استراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها من خلال ما يلي:

✓ تخصيص برامج إعلامية (مسموعة، مرئية...) للتعريف بالظاهرة وتبيان مخاطرها وآثارها السلبية.

✓ ابتداع أساليب وقائية للتعاون المغاربي في اتخاذ تدابير صارمة ضد مهربي البشر، ممن ينظمون أنفسهم في شبكات إجرامية تستغل الأضعاف من المهاجرين. (30)

✓ اتخاذ اجراءات فورية للإصلاح الاداري والمالي، ومقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة. (31)

✓ كما اوضح الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية أن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطى للتنمية، التي تعد مركز الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

✓ نجد أن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات واسعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من الهجرة غير القانون، من خلال البرامج الكبرى كالبرنامج التكميلي لدعم التنمية منذ الفاتح جوان 2001 شرع في تنفيذ المحور الرابع من الاستراتيجية المكرسة لتشغيل الشباب بإطلاق الاجراءات الجديدة، مثال على ذلك:

✓ عقود إدماج حاملي شهادات CID يستفيد منه حاملو شهادات التعليم العالي.

✓ عقود الادماج المهني CIP يستفيد منها الشباب المتخرجون من مؤسسات التعليم المتوسط وحاملو شهادات التكوين والتعليم المهنيين. (32)

المبحث الثاني: مستقبل الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورو مغاربية:

إن مستقبل هذه العلاقات في ظل ابتكار حلول وفرملة هذا التأثير (الهجرة غير الشرعية) نحو الوصول إلى استراتيجية تعالج هذه العلاقات نحو الأحسن لكلا الطرفين وليس لطرف على حساب الطرف الآخر. (33)

المطلب الأول: التحديات التي تواجه العلاقات الأورو مغاربية:

سنقوم بإبراز مختلف التحديات التي تواجه دول الضفة الشمالية والجنوبية بخصوص مسألة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية.

1- تحديات الضفة الشمالية:

رغم وصول الاتحاد الاوروبي الى درجة متقدمة من التكمل والاعتماد المتبادل إلا أنه يواجه تحديات عديدة منها:

✓ مراقبة الحدود لمنع أي عملية دخول غير قانونية وفرض التأشيرة دخول لأي عملية دخول لمنطقة شنغن، تقديم ضمانات تتعلق بموضوع وشروط الاقامة وكذا العودة الى البلد الاصلي. (34)

✓ بناء قاعدة استخبارية مؤمنة.

✓ تقديم مساعدات مالية ومشاريع تنموية قد تساعد كثيرا في التقليل من الهجرة غير الشرعية.

✓ تعاون فعال ودعم متواصل من دول الشمال لبلدان الجنوب في إطار الشراكة الاستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة في مختلف جوانبها وأبعادها الانسانية والاجتماعية بغية ايجاد الحلول لكل المشاكل التي تعززها الظاهرة. (35)

2- تحديات الضفة الجنوبية:

✓ ضرورة الاقرار بالربط الوثيق بين الهجرة والتنمية بما يفرض حتمية دراسة الأسباب العميقة للهجرة غير النظامية وهجرة العبور

القادمة من دول جنوب الصحراء والمرتبطة بأوضاع التنمية والأوضاع الاجتماعية المتدهورة وحدة المديونية. (36)

✓ التوجه المطروح نحو بناء علاقات أمنية عربية أوروبية، لا يعني أن تسلم الدول العربية بكل ما يقدمه الجانب الاوروبي من أفكار فمن الممكن أن يقدم العرب أفكار جديدة تتوافق مع أهدافهم ومصالحهم ومن خلال فتح المجال إرساء الديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية، تتيح الاندماج الحقيقي لهؤلاء المهاجرين مع احترام خصوصياتهم الثقافية. (37)

✓ أن تصاعد الجاليات العربية الاسلامية دوره فالمحافظة على هويتهم القومية، وتعليم أبنائها لغتهم ودينهم وممارسة عاداتهم الاجتماعية الخاصة بهم، مما يجعلهم يختلفون بشكل كبير في سلوكياتهم عن المجتمعات الاوروبية التي يعيشون في كنفها. (38)

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية:

سوف نتعرض لمستقبل الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية من خلال ثلاثة سيناريوهات وهي:

1- **السيناريو الاتجاهي:** هو سيناريو الوضع القائم الذي يعني أن طرح مسألة الهجرة غير الشرعية في التعاون الأورو مغاربي يبقى في نفس الاتجاه،وهذا بالنظر إلى مختلف المشاريع الاوروبية بين مختلف المستويات في إطار سياسة البعد الخارجي.(39) سيبقى تشخيص الظاهرة عملا مقتصرا على الجانب الامني بمعزل عن بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وبنفس الآليات والامكانيات التي تظل ذات صيغة أمنية (40) وإذا سبق تجريم الهجرة غير الشرعية مطروحا في الخطاب الامني للدول الاوروبية،وهنا يمكن الاستناد الى جملة من المؤشرات التي تدعم هذا الطرح.

2- الاحزاب اليمينية:

وفي ظل اكتساحها للانتخابات سواء المحلية او الاوروبية في اطار البرلمان الاوروبي في السنوات الاخيرة سينعكس على مستقبل السياسات الاوروبية حول الهجرة غير الشرعية (41) ،تشير الاستطلاعات الرأي بوضوح أن هناك منخا معاديا للهجرة والمهاجرين في مختلف البلاد

الاوروبية ،فبحسب استطلاع أجرته جريدة "ألفاينشيال تايمز "في اواخر أغسطس 2010،عبرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية لتداعيات وجود المهاجرين في بلادهم ،أن هناك شعورا عاما للعداء تجاه الرموز والتقاليد الاسلامية وهو ما عبر عنه استفتاء سويسرا الأخير إذا صوت أغلب السويسريون للحد من الهجرة (42).

3- التباين بين الشمال والمتقدم والجنوب المتخلف:

ستبقى معادلة الشمال المتقدم والجنوب المتخلف محددا هاما في زيادة تدفق الهجرات غير الشرعية خصوصا في ظل سياسة غلق الحدود المنتهجة من طرف الدول الاوروبية وكذا غياب الاصلاحات المتأنية التي تتبعها دول المنشأ. (43)

جـ - الحراك العربي وعنصر المفاجأة:

إن اختبار السياسة الامنية الاوروبية من خلال الحراك العربي، هذا الاخير الذي شكل عنصر مفاجأة فقد ثبت أن الاتحاد الاوروبي يفضل الحلول الامنية، خاصة مع انشاء نظام "الاورسور"برنامج جديد لاسم "اورسو" مراقبة الحدود الجنوبية والذي يمتد الى غاية 2020 وسيكلف 244 مليون يورو، حيث سيغطي السواحل الممتدة من اليونان الى البرتغال، أي مراقبة السواحل الجنوبية المغربية. (44)

د –البطالة في أوروبا:

إن مؤشرات البطالة في الدول الاوروبية في ارتفاع مستمر خاصة في ظل ازمة اقتصادية حادة وضعف مؤشرات النمو إذا يوجد أكثر من 14 مليون عاطل عن العمل موجودين داخل دول الاتحاد الاوروبي، بالإضافة إلى وجود اليد العاملة الوافدة من دول الاتحاد المغاربي. (45)

4- السيناريو الاصلاحي:

يفترض هذا السيناريو هامش من الاصلاح والتنمية والتطور في مناطق المنشأ، تحققها السياسات الاوروبية للهجرة غير الشرعية من خلال مشاريعها الموجهة نحو دول الجنوب بين مشروع الشراكة الأورو متوسطية وسياسة الجوار وبرنامج أنينس وبرنامج ميدا، وفي هذا

السيناريو من المترقب استبدال الحلول الأمنية المطروحة في السيناريو الاتجاهي بحلول شاملة لكافة جوانب الظاهرة بدءا بالتنمية الاقتصادية.

أ-الهجرة والتنمية:

تعد الهجرة والتنمية مبدأ مؤكد تسهم من خلاله الهجرة الدولية بشكل اساسي في تنمية دول المنشأ والقصد، الهجرة عبر الدول تعني اتجاها جديدا يقتضي الانتماء الى اثنين أو أكثر من المجتمعات والثقافات في آن واحد. (46) تدعم هذا السيناريو بعوامل أخرى وهي:

ب- العامل الديمغرافي: تثبت الأرقام أن القارة الاوروبية تشهد هرما متصاعدا لبنيتها السكانية مما سينعكس بين سنتي 2010 و 2030 إذا ما بقيت نسبة الهجرة على حالها تشهد انخفاضا في عدد اليد العاملة ،تقول الاحصائيات أيضا أن تطور عدد سكان الاتحاد الاوروبي من ثلاثمائة وثمانين مليون نسمة إلى اربعمائة وخمس وخمسين مليون نسمة لا يعود الى زيادة عدد المواليد ،وإنما لانضمام 15 دولة للاتحاد في السنة الماضية ،لم تتبين خارطة الطريق بعد لقادة اوروبا في سياق مراجعتهم لسياسات الهجرة فيها وسعيهم لضبط تدفق أعداد متزايدة من المهاجرين غير الشرعيين على حدود القارة .(47)

جـ ضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الانسان باتجاه مقاربة النهج العلمي:

يؤكد البعد الخارجي لسياسة الهجرة الاوروبية، وعبر النهج العالمي للهجرة على الاقرار بإشراك فواعل أخرى غير دولاتية لإدارة هذا الملف والمتمثلة في دور المنظمات الدولية وان كان الدور الحالي لهذه الاخيرة في السياسة الامنية يكاد مغيبا ومنحصرا في اتفاقيات اعادة القبول وبرامج العودة ومن انتهاكات لحقوق الانسان عبر سياسات الاحتجاز المستمر تدفع هذه المنظمات بالضغط على الحكومات الاوروبية مع دول المنشأ للانتباه إلى سياساتها مع دول المصدر لمراجعة البدائل المطروحة.

5- سيناريو الاخفاق:

فشل السياسات الاوروبية في ايجاد حلول للهجرة غير الشرعية، كون هذه السياسات تحمل تناقضات من الداخل والخارج من حيث تطبيقها على أرض الواقع، وفي هذا السيناريو نستدل بجملة من المؤشرات التي تدفع نحو فشل السياسات المطروحة عمليا من قبل الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

أ-الأزمة المالية:

إن الأزمة المالية وما عصفت باليورو، وما تطرحه خاصة في سياسات التقشف، قد انعكست بشكل ملحوظ على سياسات الانفاق في مجال الدفاع والأمن الاوروبي، كما يتوقع مستقبلا ايقاف الدعم الاوروبي للدول المصدرة للهجرة ومن جهة دعم الوكالات المتخصصة وعلى رأسهم وكالة "فرونتكس".

ب-معادلة الشمال المتقدم والجنوب المتخلف:

الظروف التي تتخبط فيها شعوب الضفة الجنوبية هي سبب في استمرار تدفقات الهجرة خصوصا مع الثورات العربية الاخيرة، إضافة الى الانعكاس السلبي لهذه الثروات على السياسات الامنية الاوروبية، التي شهدت اخفاقا ملحوظا في استيعابها. (48)

جـ الارادة السياسية:

بعض الدول تفتقر الى الارادة السياسية لمعالجة الهجرة غير النظامية، ينطبق هذا على بعض بلدان المنشأ، هذه الاخيرة ينظر اليها على انها يمكن الاستفادة منها، على سبيل المثال: عن طريق إزالة فائض العمالة وتوفير مصدر التحويلات المالية والاستثمار في الخارج، لا يمكن أن تدار الهجرة غير النظامية على أساس أحادي الجانب من قبل دول الوجهة الفردية، ولكن يتطلب التعاون الهادف بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. (49)

د-عائق تقاسم الأعباء:

تحمل دول جنوب اوروبا عبئ حماية القارة، مم أصبح يثقل كاهلها خاصة اليونان واسبانيا وايطاليا وهو ما ينبؤ بفشل السياسات المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وعدم تعميق المسؤولية المشتركة، فهي تتجه الى تبني سياسات الهجرة المنتقاة [50] التي تزيد من النزيف الداخلي الذي تعرفه الدول المغاربية ألا وهو هجرة الأدمغة، وذلك مما سوف يعمق الهوة الاجتماعية بين دول الشمال والجنوب المتوسط [51] وتشديد الاجراءات الامنية، وكلها لا تنجح في النهاية للحد من الهجرة غير المشروعة إلى هذه البلدان. [52]

خاتمة:

إن تأثير الهجرة غير الشرعية على مسار العلاقات الأورو مغاربية انطلاقا من الوضع القائم في المتوسط الذي يجمع بين الضفتين توجد بينهما فجوة تنموية كبيرة. مما يجعل هذه الأخيرة ضرورة حتمية وليس خيارا، خاصة أن السياسات الأوروبية يمكن تقييمها بالفشل الذي يلوح في الأفق، باعتبار أنها تفضل الحلول الأمنية والخاصة بإيجاد الحلول الجزئية وليست شاملة لقضية تصاعد الهجرة غير القانونية.

أما تطرحه الدول المغاربية من سياسات واستراتيجيات، لحصر الظاهرة والحد منها، يبقى دورها محتشم مما سينعكس سلبا عليه إن لم تعالج المشكلة اجتماعيا واقتصاديا بتعاون وإرادة مشتركة بين الطرفين، فإن المشهد سيكون معقدا للغاية يؤدي ربما الى الانقلاب الامني وعدم الاستقرار.

- من خلال ما تقدم توصلنا الى الاقتراحات التالية:

✓ يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الانسان وكرامته الى جانب التعاون الاقليمي والدولي والمسؤولية المتبادلة بين بلدان المنشأ والعبور والجهة المقصودة.

✓ تكثيف الجهود الدولية والوطنية من أجل القضاء على الأسباب المؤدية الى الهجرة الشرعية.

- ✓ تسهيل تنقل الاشخاص من خلال تسهيل اجراءات منح التأشيرات سيسمح التنقل الأفضل للأشخاص بتقليص الهجرة غير الشرعية ومن ثم الحد من شبكات الاتجار بالأفراد.
- ✓ قيام دول الدفع بالإسراع في التنمية داخل دولها والتي من شنها خلق فرص العمل والقضاء على البطالة حتى لا يتم اللجوء الى الهجرة غير الشرعية.
- ✓ يجب أن تكون هناك ارادة سياسية في القضاء على اسباب الهجرة غير الشرعية وعدم الاقتصار فقط على تجريمها واتخاذ الاجراءات الامنية الصارمة في مواجهتها فالواقع ينفي فعالية هذه الاخيرة لان الاسباب المؤدية لهذه الظاهرة هي أسباب انسانية، فإن علاجها يتطلب تدابير من أجل الانسانية.
- ✓ تعزيز مقاربة النهج العالمي وتضمينها لسياسات التنمية.

يجب أن تكون منطقة الحوض الابيض المتوسط مركز حوار للحضارات والديانات والتسامح والتفاهم والتعددية لا منطقة صراع ومواجهة وتصادم.

الهوامش:

1-حريدي صبرينة، الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سنة 2011-2012 ص 3

2- Euro-Mediterranean Agreement Establishing an Association between the European Communities and their Member States of one, Part, and the Kingdom of Morocco, of the other part with final Act, op.cit, pp 45.51

حريدي صابرينة، المرجع السابق، ص33-

4- أمين خلفون ،المقاربات الامنية في الشراكة الأورو مغاربية ،مذكرة من اجل الحصول على الماجيستير في العلوم السياسية والعاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر، سنة 2005-2006 ،ص.13

5- الفيروز ابادي مجد الدين محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط، الجزء الثاني ،دار الفكر، بيروت، بدون سنة نشر،ص.105

6- عبد الحميد زوزو ،الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين1914-1939،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 2007،ص.11
7- فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر ،سنة 2011-2012،ص.09
8-Vaisse Mouice, Dictionnaire des relation internationals au 20 em siècles Kèdition armand colin, Paris, 2000, P173.
9-غراهام أيفانز و جينيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعالاقت الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الهجرة غير الشرعية ، الإمارات العربية المتحدة ،سنة2004،الطبعة الأولى،ص.330
10- الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية،المركز القانوني للبحوث القانونية والقضائية "الهجرة السرية"، بيروت، 4-5 جويلية 2001 ،ص.02
11- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ،ج7،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،سنة1994،ص.67
12- فايزة بركان، مرجع سابق ،ص42.
13- سمارة فيصل، البعد الانساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط (1990-2001) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،سنة2013،ص.110
14-George, pierre tapinos,Mondialisation,intergation règoional et migration internationales revue internationale des sciences sociales N165 ,septembre 2000,P350-351
15-الهجرة غير الشرعية مفهومها وأسبابها وطرق معالجتها ، نقلا عن موقع الأنترنت،
www.education-dz.com/VB/showthred,php? =2103,le10/05/2016.
16- يحيى مصطفى عليان، عدنان محمد الطوبي، الاتصال والعلاقات العامة، دار الصفا، عمان، الأردن، سنة2005، الطبعة الأولى، ص167.
17- طيب كمال، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة2011-2012، ص10
18 -ساسي جمال،مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط،الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق،قسنطينة،الجزائر،سنة2001،ص109.

19- صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2006-2007، ص70.
20- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الاوروبية المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة، منشورات معهد الانماء العربي، طرابلس، ليبيا، سنة 2002،ص149.
21- صايش عبد المالك، مرجع سابق نص76.
22- مجلة الفكر، سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الاوروبي، العدد الخامس، ص346.
23- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة2011-2012، ص128
24- ندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الاوروبي، مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية على صورة المغرب العربي، برنامج الدراسات المصرية الافريقية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، سنة2007، ص59.
25- مجلة السياسة الدولية، ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، العدد 109ن القاهرة، مصر، يناير2005، ص190.
26- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1990-2001، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2010، الطبعة الأولى، ص207.
27- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة2013-2014، ص131.
28-Seminar on Labour Migration for entergration and Development in Afric, Rabat, Morocco, 26-27 july 2006(working papers and Documents of the seminar) P56-57.
خديجة بتقة، مرجع سابق، ص139.-29
30-مجلة العلوم الانسان والمجتمع ،ياسين خذايرية، نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية،جامعة سوق أهراس ،الجزائر ،بدون سنة،ص125-126-127.
31-حلول الهجرة الشرعية غير الشرعية ،نقلا عن موقع الانترنت:

www.yanbufuture.com/VB/t112473.html,le 13/06/2016.
32-ختو فايزة ،البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العاقات الأورو مغاربية 1990-2010 ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3،الجزائر ،سنة 2010-2012،ص207-212
33-بوقريو حمزة، أثر الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورو مغاربية بعد2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، ورقلة، الجزائر سنة 2014-2015ص.18
34-مجلة السياسة الدولية، مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، التنسيق والتعاون العربي اتجاه الشراكة الاوروبية المتوسطية، دراسة تحليلية مقارنة، العدد 141، القاهرة، أفريل،2002،ص.15
35-بوسعدية وهيب، انعكاسات الهجرة على العلاقات المغاربية-الاوروبية1985 - 1997، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2002،ص.99
36-نعيمة جينوني، حقوق المهجرين في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي، باريس: منشورات اليونيسكو، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، سنة 2005.
37-ندوة"الهجرة من شمال افريقيا الى اوروبا، نحو تعزيز التعاون العربي الاوروبي"، مركز جامعة الدول العربية،6-7 ديسمبر2008، تونس، ص17-.18
38-ختو فايزة، مرجع سابق، ص.226
39-مجلة شؤون عربية، بكر مصباح تنيرة، الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الاوروبي"التحديات والطموح"، العدد 110، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، سنة2002، ص .181
40 –بوقريو حمزة، مرجع سابق، ص.103
41-خديجة بتقة، مرجع سابق، ص.139
42-بوقريو حمزة، مرجع سابق، ص.103
43-ملامح الجدل الاوروبي حول الهجرة والاسلام، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن موقع الانترنت:
www.Siyassa.org/New q/1619-aspx. Le 15/06/2016
44-خديجة بتقة، مرجع سابق، ص14
45-الجزيرة نت. التوجه الاوروبي لفتح الهجرة الاقتصادية، نقلا عن موقع الانترنت:
www.aljazzeera.net/programes/behindthenewsle
15/06/2016

46-بوقريو حمزة، مرجع سابق، ص.104
47-خديجة بتقة، مرجع سابق، ص141-.142
48-الجزيرة نت، التوجه الاوروبي لفتح الهجرة الاقتصادي، مرجع سابق
49-بوقريو حمزة، مرجع سابق، ص108-.109
50-Khalid koser,bregular migation,state security and human security ,a paper prepared for the Policy analysis and Research programme of global commission on international Migration ,university college ,london ,september 2005,P03
51-خديجة بتقة، مرجع سابق،ص.141
52-S-Raouf « chirac demande une rèecture de l'article de loi sur La colonisation « Le Quotidien d'oran ,du 5 janvier 2006,P02
53-خديجة بتقة،مرجع سابق،ص141.